جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .
المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - 2 -	الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
عنوان المداخلة	مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
الإسم واللقب	هادية بوسعدية	الازهر ضيف
المؤهل العلمي	طالبة دكتوراه	دكتوراه
الوظيفة	/	أستاذ محاضر- أ-
التخصص	علم اجتماع التنظيم	/
المؤسسة	جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي	جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي
ملاحظات	/	/

الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ملخص البحث بالعربية:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء التقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات والدفع في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيدين المحلي والدولي، وبتزايد الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات برز دورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه من خلال هذه الورقة حاولنا تسليط الضوء على واقع ومراحل تطور هذه المؤسسات في الجزائر وإبرازأهم الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات وتحد من نشاطها أو تدفعها إلى الزوال والاندثار.

مقدمة:

الجزائر كغيرها من الدول التيأولت اهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغيةدفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، وهذا الاهتمام جسد لخلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تفرضها التعاملات الاقتصادية وهذا من خلال محاولة الارتقاء بهذه المؤسسات على جميع الأصعدة المحلية والدولية وجميع المجالات، وتقوم الدولة الجزائرية بدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف الأشكال والوسائل نظرا لدورها الكبير في الاقتصاد الوطني، ورغم هذا نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من عدة مشاكل وعراقيل تزيد من احتمال فشلها خاصة في سنواتها الأولى، وانطلاقا من هذا قمنا بدراسة هذا النوع من المؤسسات من خلال تشخيص واقع هذه المؤسسات في الجزائر وإبراز أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات خاصة في الدول النامية والجزائر إحدى هذه الدول، مع الإشارة إلى أساليب دعم هذه المؤسسات للحد من هذه المشاكل والعراقيل، وذلك من خلال النقاط التالية :

أولا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ثالثا: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

خامسا: المشكلات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سادسا: أساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الملتقى الوطني حول
إشكالية استدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في الواقع لا يوجد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. إذ لا يوجد اتفاق بين الدول المتقدمة أو النامية على تعريف محدد لهذا النوع من المشاريع. وقد جرت محاولات للمفاضلة بين عدة معايير وذلك بهدف إعطاء تعريف محدد للصناعات الصغيرة والمتوسطة. ومن هذه المعايير (حجم الإنتاج، حجم المبيعات، حجم الأجور المدفوعة، حجم الطاقة المستهلكة وحجم العمالة)[1].

يرتبط تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة معايير تختلف حسب طبيعة الاقتصاد وخصوصيات البلد، وسنحاول تقديم مقاربة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في الجزائر، إن اغلب البحوث والدراسات قد انتهت إلى تحديد تعريف بالاعتماد إلى بعض المؤشرات والمعايير أهمها المعايير الكمية والمعايير النوعية.

1-1- المعايير الكمية: إن صغر وكبر المؤسسة يتحدد بالاستناد إلى جملة من المعايير والمؤشرات الكمية والإحصائية المحددة للحجم، يسمح استعمالها بوضع حدود فاصلة بين مختلف أحجام المؤسسات ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين.

المجموعة الأولى: وتضم مؤشرات تقنية واقتصادية منها (عدد العمال، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، حجم الطاقة المستعملة).

المجموعة الثانية : وتتضمن المؤشرات النقدية (رأس المال المستثمر، رقم الأعمال).

1-2- المعايير النوعية: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتميز عن غيرها بالمعايير النوعية، التي نصنفها كما يلي:

* **المسؤولية:** يتعلق الأمر بالمسؤولية المباشرة والنهائية للمالك الذي هو صاحب القرارات داخل المؤسسة وله تأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة، إن المدير أو المالك يؤدي العديد من الوظائف الإنتاج، الإدارة، التمويل، التسويق وهي عمليات توزع في المؤسسات الكبيرة على عدد من الأشخاص.

* **الملكية:** إن ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود في اغلبها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال، غير أن اغلبها عبارة عن مشروعات فردية وعائلية يلعب فيها المالك أو المدير دورا كبيرا على جميع المستويات.

* **السوق:** يمكن أن نحكم على حجم المؤسسة استناد إلى علاقتها بالسوق، حيث إنتاجها سلعي وعلاقتها بالسوق علاقة عرض وطلب للمنتجات والخدمات وبمدى سيطرة المؤسسة على السوق.

* **طبيعة الصناعة:** يتوقف حجم المؤسسات على طبيعة الفنية للصناعة أي حجم استخدام الآلات في إنتاج منتجاتها فبعض الصناعات تحتاج لوحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال، كما هو الحال في بعض الصناعات الاستهلاكية الخفيفة أين يكون الإنتاج الصغير هو الأنسب بينما يكون العكس بالنسبة للصناعات الأخرى.

إن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 والذي كان موضوع توصية كل البلدان الأعضاء، وقد صادقت الجزائر بالفعل على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويركز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس: المستخدمون، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة.

- **تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** المؤسسة المصغرة تشغل اقل من 10 أجراء المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 50 أجيرا، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز سبعة ملايين اورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية خمسة ملايين اورو، أما المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 250 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون اورو، أو لا تتعدي ميزانيتها السنوية 27 مليون اورو.

– التعريف المعتمد بالجزائر: حسب القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يعرفني مادته الرابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها مليار دينار جزائري أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية ويقصد بهذا التعريف:

* **الأشخاص المستخدمون:** عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت والعمل الموسمي فيعتبران أجزاء من العمل السنوي والسنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل.

* **حدود تحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدته 12 شهرا.

* **المؤسسة المستقلة:** هي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، وتعرف المؤسسة المتوسطة بأنها تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها مابين مائتي (200) مليون وملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار وتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار، أما المؤسسة المصغرة فهي تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال وتحقق رقم أعمال اقر من عشرين مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دينار[2].

2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشمل هذه الخصائص مجموعة من العناصر التي لا تتوافر إلا في هذا النوع من المؤسسات ويمكن توضيحها كالتالي:

2-1- كثرة عددها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة: يشهد عالم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة توسعا كبيرا وملحوظا، وبالخصوص في العشريات الثلاث الأخيرة. فبعد أكثر من 50 سنة ظلت خلالها المؤسسات الكبيرة والعملاقة مسيطرة على كافة الأنشطة الاقتصادية في نختلف دول العالم، برزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبقوة في معظم الاقتصاديات، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في التنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فان هذه المؤسسات تمثل ما نسبته 95% من مجموع المؤسسات، وتساهم بما يقارب نصف قيمة الإنتاج الداخلي الخام لأغلبية الدول المتقدمة، ويعتبر 71% منها مؤسسات عائلية. كما أن غالبية هذه المؤسسات هي عبارة عن مؤسسات مصغرة وصغيرة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل المؤسسات التي تشغل اقل من 19 عامل نسبة 70%، وفي فرنسا 81%، وفي الاتحاد الأوروبي 85% .

2-2- تنوع أشكال الملكية: نظرا لصغر حجم رأس المال اللازم لإنشائها، فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخذ في الغالب طابع الملكية الفردية والعائلية، أو شركات الأشخاص، وفي أحيان قليلة تظهر في شكل شركات أموال. وبذلك فان هذه المؤسسات لا تمتلك إمكانية الاستفادة من المزايا المرتبطة بالحجم الكبير.

2-3- ارتفاع معدلات إنشائها واختفائها: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة إنشائها وتأسيسها من جهة وبارتفاع معدلات فشلها واختفائها من جهة أخرى. ويعود السبب في سهولة الإنشاء والتأسيس إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- صغر حجم رأس المال اللازم لإنشائها.

- قصر الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسيسها، بما فيها دراسات جدوى إقامتها والشروع في إنشائها.

- سهولة إعداد المباني وتركيب خطوط الإنتاج من آلات ومعدات.

- سهولة تحضير مستلزمات التشغيل والإنتاج من مواد خام ومواد أخرى.

أما فيما يخص ارتفاع معدلات فشل هذه المؤسسات وبالتالي غلقها، فان الكثير من المختصين يرجعون أسباب ذلك إلى سوء الإدارة من طرف الملاك المسيرين، والناتج عن جملة من العوامل هي:

- عدم الكفاءة والوقوع في أخطاء جسيمة.

- نقص أو انعدام الخبرة الكافية والمتوازنة، سواء فيما يتعلق بفرع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة، أو فيما يخص الأنشطة الرئيسية اللازمة لتشغيلها كالإنتاج، التسويق، التمويل وغيرها[3].

2-4- المرونة العالية وسرعة التكيف مع المتغيرات: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة عالية من المرونة في مختلف النواحي المتعلقة بنشاطها، تتجسد في قدرتها على التكيف مع مختلف التغيرات التي تطرأ سواء داخلها أو خارجها، وقابليتها لتعديل ظروف العمل فيها. فعلى الصعيد الإنتاجي مثلا تظهر المرونة من خلال سرعة وسهولة التغيير في تركيبتهم. أما المرونة الإدارية فتشمل القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العاملين أو العملاء.

2-5- القدرة على الإبداع والتطوير: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مركزا للتدريب الذاتي لأصحابها والعاملين بها فهي تساعد على خلق إطار تقني يعتبر من ضمن البنى الأساسية للتنمية. وقد أثبتت الدراسات العلمية أنها تلعب دورا بارزا في زيادة حركية الإبداع والابتكار.

2-6- القدرة على الانتشار الجغرافي: تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على التواجد في الأماكن المختلفة لأي بلد، وذلك نظرا لسهولة الإجراءات وبساطة الإمكانيات الضرورية لإنشائها وتشغيلها، عكس المؤسسات الكبيرة التي تحتاج إلى بنية أساسية كبيرة .وفي الدول النامية تتركز هذه المؤسسات في المناطق الحضرية والمدن الكبرى، كما تتواجد في القرى والأرياف[4].

3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة احد اكبر القطاعات المهيمنة على اقتصاديات العديد من دول العالم والمشجعة على التقدم، وهذا ما دعى غالبية الدول إلى التوجه نحو دعم وتنمية هذا القطاع الحيوي وذلك راجع إلى المكاسب الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي تحققها المجتمعات، ففي الدول المتقدمة نجد أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة تكتسب أهميتها من خلال قدرتها على التجديد والابتكار، وكذلك تحسين فاعلية المؤسسات الكبيرة، بإعادة النظر في أحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لتلك المؤسسات وتجزئتها إلى وحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى ومردودية اكبر أما في الدول النامية فنجد أن مكاسبها متعلقة بمجموعة الاعتبارات التي تجسدها الخصائص التي تتميز بها هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ومعدلات توافر عوامل الإنتاج، وكذا التوزيع المكاني للسكان، والنشاط الاقتصادي ولاشك أن لمؤسسات هذا القطاع دور كبيرا ورئيسيا في توسيع القاعدة الإنتاجية وإيجاد فرص العمل للشباب وتوسيع دائرة الاستثمار وتحقيق التنمية المحلية المستدامة والتوازن الاقتصادي والإقليمي بين كافة المناطق[5].

ثانيا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

مرت هذه المؤسسات بمراحل عدة منذ الاستقلال، والى يومنا هذا ونستطيع تتبع هذه المراحل وفق التقسيم التالي:

1- المرحلة الأولى (1962-1984): إن وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي الجزائر يعود إلى مرحلة الاستقلال حيث وجدت العديد من الوحدات الصناعية، كان اغلبها صغير الحجم يملكها الأوروبيون، وارتبط دورها بأهداف المستعمر فلقد كانت هذه المؤسسات من نوع الصناعات الاستخراجية تابعة للقطاع الخاص، ومع الاستقلال ورثت الجزائر العديد من هذه الوحدات حيث كان عددها آنذاك سنة 1962، 1120 وحدة، عدد العمال57480 لينتقل عددها إلى 1873 وحدة مع عدد العمال 65053 سنة 1963.

إلا أن هذه المؤسسات خضعت نسبة كبيرة منها للتأميم ليتم تهميشها مع انطلاق تنفيذ إستراتيجية التنمية لعام 1967، حيث حدد مجال تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكانت الدولة قد أشرفت عن طريق مؤسساتها على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- المرحلة الثانية (1984-1987):عرفت هذهالمرحلة إشراك وإسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتماد السلطات العمومية لسياسة التنمية اللامركزية، في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة، فمنذ بداية الثمانينات ظهر اهتمام كبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في تكثيف النسيج الصناعي. لم يتسنى لبرنامج تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة السابقة أن تحقق الأهداف المنوطه بها في إطار سياسة التصنيع العامة والمخططات التنموية فقد ظلت أبعادها محدودة في غالب الأحيان، ومساهمتها ضعيفة في الاقتصاد عموما وتحت طائلة الاختناقات التي أفرزتها المرحلة، ظهر وتطور تصور جديد للسياسة الاقتصادية يتجه أساسا نحو الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد متفتح. فأصبح ينظر بذلك إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه جديد وبديل ومن هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الأول (1980-1984) على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز الهامة والمسجلة في العقدين السابقين[6].

3- المرحلة الثالثة (1988-2000):

قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة التسعينات

نظرا للنتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات ولمواجهة عمق الأزمة التي تجتاح البلاد، تم بموجبه تبني اقتصاد السوق كخيار بديل، بحيث أن هناك إطار قانوني قد وضع وإصلاحات هيكلية شرع فيها، وبهذا الصدد تم:

* صدور قانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي بفتح الطريق لكل أشكال مساهمة الاستثمار الرأسمال الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة، وقد خصص في المادة 1983 مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي.

* صدور مرسوم تنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية وذلك بتعريض القطاعين (العام والخاص) إلى نفس المعاملة عن طريق إخضاعهم إلى نفس معايير وشروط التصدير.

* صدور قانون الاستثمار مرسوم تنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد عن طريق ترقية تشجيع وضمان الاستثمارات.

- الفرع الأول (1989-1991):

خلال هذه الفترة زاد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، حيث انتقلت من 209 سنة 1989 إلى 244 سنة 1991، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، فزادت بنسبة 12.8% فمن 19843 سنة 1989، إلى 22382 سنة 1991. واهم الفروع التي نجدها هي: الصناعة الغذائية، النسيج، الخشب، الورق...الخ.

– الفرع الثاني (1991–2000):

وقد اعتبرت فترة التسعينات القفزة الحقيقة نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو ويتطور فيه القطاع.

4– المرحلة الرابعة (2000–2007):

إن الإمضاء على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وسريان مفعوله وتسارع وتيرة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سيؤدي حتما إلى انفتاح اكبر للحدود الاقتصادية مما يفرض موجبات التكيف مع المحيط الجديد لمواجهة المنافسة وحيازة مواقع السوق المحلي وكذا الأجنبي. وهو ما حصل فعلا في ظل التحولات الاقتصادية الآنية حيث سجل القطاع تحسينا نسبيا في تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث سجل حتى نهاية العام 2003 إنشاء 18397 مؤسسة ليصل العدد الإجمالي إلى نهاية السداسي الأول 2007 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) 396972 منها 284444 مؤسسات خاصة و 711 مؤسسات عمومية و 112017 صناعات تقليدية تشغل ما يقارب 1262655 بنسبة تطور 5.26% بالمقارنة مع السداسي الأول لسنة 2006.

إن هذه الوضعية الجديدة تأتي نتيجة التحولات النوعية التي عرفها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناءا على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 12-12-2001 والذي يعتبر منعرجا للقطاع، إن هذا التحول في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان نتيجة عوامل التكيف مع متطلبات المحيط الجديد والتي ساهمت في تقدم هذا القطاع[7].

جدول رقم (01) :تطور التعداد العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006–2007)

طبيعة المؤسسة ص.م	عددا لمؤسسات السداسي الأول 2006	عدد المؤسسات السداسي الأول 2007	التطور	%
المؤسسة الخاصة	259282	284244	24962	9,62
المؤسسة العمومية	849	711	138–	16,25–
نشاطات الصناعة التقليدية	101981	112017	10036	9,84
المجموع	362112	396972	34860	9,63

المصدر: شهرزاد برجي، مرجع سابق ص 159.

ثالثا: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن تبيان هذا الدور في ما يلي:

1-1- تخفيض تكلفة العمل: تفهم هنا من زاوية صيانة وإعادة إنتاج قوة العمل، لذلك تدرج ضمن تكلفة العمل النفقات الاجتماعية التي تخصصها المؤسسة لعمالها (نقل، مطعم، تسلية...) والتي تنتقل إلى تكلفة الإنتاج، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مجالا يصعب على العمال التنظيم داخله، فهم يقبلون بشرط اقل مقارنة بالمؤسسات الكبرى، من حيث مستوى الأجور والنفقات الاجتماعية

1-2- استخدام الموارد المحلية: تساعد هذه الصناعات في استغلال الموارد المحلية التي ما كانت لتستغل وتترك عاطلة فمن المعروف أن طلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فان المدخرات القليلة لدى الأفراد والعائلات قد تصبح كافية لإقامة مشروع من هذه المشروعات المفيدة بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة، كما تقوم باستغلال المواد الأولية الموجودة في مناطق معينة وكذلك تصنيع المنتجات الثانوية المختلفة من المصانع الكبيرة.

1-3- تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي.

1-4- توزيع الصناعة: إن إقامة مصانع جديدة في المدن الكبرى أصبح أمرا غير مرغوب فيه اقتصاديا واجتماعيا وذلك بسبب الضغط الهائل على المرافق الموجودة، ولذا فان العلاج ينطوي على توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف ومن ثم تصبح مؤسسات صغيرة ومتوسطة مفيدة في هذا الخصوص فهي تستطيع أن تمارس نشاطها باستخدام الكميات القليلة الموجودة محليا من المواد الأولية وكذلك تستطيع أن تخدم الأسواق المحلية هذا فضلا عن استخدام اليد العاملة محليا، وهذا كله يساهم في التنمية الاقتصادية للدولة والمجتمع، كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في تعبئة المدخرات العائلية لان ضعف كلفة الاستثمار في هذا القطاع تسمح لها بتعبئة موارد مالية عائلية يمكن حقنها في جهاز الإنتاج لهذه المؤسسات وبذلك تؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في المجتمع ومنه زيادة الإنتاج.

2-الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في:

2-1- خلق فرص عمل جديدة: تعاني البلدان النامية من مشاكل البطالة وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن، ومن ثم تستطيع الصناعة الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا في ذلك، حيث تقام المصانع في أماكن وجود البطالة، فتخلق فرصا منتجة للعمل، فضلا على أن هذه الصناعات لا تتطلب إنفاق مبالغ كبيرة على المرافق العامة كما هو الحال عند إقامة المصانع الكبيرة ويلاحظ أيضا أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنون إنتاج من النوع الأقل تطورا والذي يستخدم اليد العاملة بشكل كثيف، مما يساهم في حل مشكلة البطالة، وفي

الحد من الهجرة من الريف إلى المدن، بالإضافة إلى دورها في إعداد الرياديين من رجال الأعمال الصغار الذين يشكلون رصيدا بشريا واعدا للمشروعات الكبيرة[8].

2-2- إعادة تنظيم سوق العمل: ويقصد بها ما يلي :

2-2-1- تجزئة الطبقة العمالية وإضعاف تنظيمهم: فانتشار عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جسم الجهاز الاقتصادي يؤدي إلى تشتيت العمال على هذه الوحدات في مجموعات صغيرة يصعب عليها التنظيم داخل هذه المؤسسات، الأمر الذي يجعل العمال أكثر خضوعا لأرباب العمل مما يقلل الإضرابات في هذه المؤسسات.

2-2-2- زيادة الضغط على الحكومات: النمو الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يضعها في موقف القوة أمام الحكومات، في ما يخص القوانين المتعلقة بالأجور والتأمين على البطالة التي تقبل بتحديد الحد الأدنى للأجر عند مستويات منخفضة وضمان قلة الاضطرابات الاجتماعية والمهنية.

2-3- تجنيد اكبر لعنصر العمل: نظرا لطريقة التشغيل وتنظيم العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون الرغبة في العمل اكبر مقارنة بالمؤسسات الكبرى، فالمقاول باعتباره مالك للمؤسسة يكون أكثر تجنيدا من المدير في المؤسسة الكبرى، كما يكون العمال أكثر حماسا ومسؤولية على الناتج نظرا لقرب الإدارة منهم وحياد العلاقات الاجتماعية إلى العلاقات الشخصية أكثر منها إلى العلاقات الموضوعية، ويظهر التجنيد هذا في ضعف معدل التغيب والمحافظة على أداة الإنتاج، والاستقرار في العمل.

2-4- تثمين عنصر العمل: يجب النظر إلى تثمين فرص العمل من جهة إحداث مناصب شغل مهما كانت طبيعتها حتى لو كانت بأجور زهيدة، فالعمل يعطي للفرد قيمته في المجتمع من خلال إدماجه في الحياة الاجتماعية، وينشا علاقة بين جهد الفرد وبين نتيجة عمله، في هذا الإطار فان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة اكبر في تحقيق هذه الأهداف نظرا لقدرتها على إحداث اكبر عدد من مناصب العمل بنفس حجم رأس المال في المؤسسات الكبرى وهكذا ففي الوقت الذي يؤدي من جهة أخرى إلى توسيع منافذ الصناعات الكبرى، مما يوسع من فرصة تحقيق الربح فيها.

2-5- محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة البطالة وتحاول القضاء على فرص تكوين فئات من أفراد المجتمع تعاني من عدم توافر فرص عمل لهم مما يدفعهم إلى ممارسة أنماط سلوكية غير سوية ينتج عنها العديد من ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي.

2-6- رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي: إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الريفية خاصة والتي يتم ممارستها في القرى والأقاليم المختلفة يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل المشغولات والملابس المطرزة والنسيج، حيث يساعد هذا على استغلال طاقاتهن أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن[9].

2-7- إعداد الصناعيين الوطنيين: يمكن أن تكون أساسا لتكوين مجتمع الوطنيين القادرين على بناء مجتمعات صناعية جديدة بالاعتماد على التنمية الذاتية، وبالإضافة إلى ذلك إقامة صناعات كبيرة مستقبلا تحقق السيطرة الكاملة من أبناء الوطن على مقدرات بلادهم.

2-8- تكوين نسق متكامل في أداء الأعمال: كما يظهر الدور الاجتماعي لهذا القطاع كونه يخلق لدى الأفراد قيما تظهر في الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق اسري متكامل، وذلك في الحرف التي تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة، والتي تعمل في النسق الواحد.

2-9- تطوير الصناعات التقليدية: وتظهر أهمية هذه الصناعات اجتماعيا من خلال تطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتقليدية البدائية وتحولها إلى صناعات حديثة ومتطورة من خلال تحول الصناعات التقليدية والممثلة في الصناعات المنزلية، والصناعات الريفية اليدوية، والصناعات البيئية إلى صناعات حديثة تستخدم أساليب التكنولوجيا الحديثة[10].

رابعا: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1- أرقام ومؤشرات عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

قبل أن نتطرق لواقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يجب أن نذكر بأهم أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي تدخل في الإحصاء الذي تقوم به مختلف هيئات والصناديق الخاصة بتمويل ومرافقة الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي كالتالي:

ا- المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرة).

ب- المؤسسات العامة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة، وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج- الصناعات التقليدية: وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة وقد حدث تعديل وزاري، فانتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة وبذلك تكون قد خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك ابتداء من سنة 2010. حيث عوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي، وقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2012 ، ما عدده 711832 مؤسسة تشغل حوالي 1848117 عاملا، مقسمة بين مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة وتمثل 711275 مؤسسة أي ما نسبته 99.92%، ومقسمة بدورها إلى:

- مؤسسات أشخاص معنوية 420117 مؤسسة تمثل 59,02% .

- مؤسسات أشخاص طبيعية 130394 مؤسسة تمثل نسبة 18,32%.

- مؤسسات النشاطات الحرفية 160764 مؤسسة حرفية تمثل نسبة 22,58%.

ومؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية وهي تمثل الأقلية بـ 557 مؤسسة عمومية معنوية أي بنسبة 0,08% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، زمن خلال الجدول الموالي ندرس تطور هذه التقسيمات خلال الخمس سنوات الأخيرة 2008 – 2012 كما هو موضح أدناه :

جدول رقم (02): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين سنة 2008– 2012

طبيعة المؤسسات		عدد المؤسسات 2008	عدد المؤسسات 2009	عدد المؤسسات 2010	عدد المؤسسات 2011	عدد المؤسسات 2012	التطور السنوي% /2008 2009	التطور السنوي% /2009 2010	التطور السنوي% /2010 2011	التطور السنوي % /2011 2012
المؤسسات الخاصة	أشخاص معنوية مؤسسات	321387	345902	369319	391761	420117	37,6	6,77	6,08	7,24
	أشخاص طبيعية (مهن حرة)	70626	109496	249196	120095	130394	5,04	3,40	7,13	8,58
النشاطات الحرفية (المؤسسات التقليدية)		126887	169080	–	146881	160764	33,25	–	–	9,45
المؤسسات العمومية		626	591	557	572	557	5,59	5,57	2,69	2,62
المجموع		519526	625069	619072	659309	711832	20,32	5,38	6,5	7,97

المصدر: سليمان ناصر، عواطف محسن، مرجع سابق ص6

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد هذه المؤسسات في تزايد مستمر خلال الثلاث سنوات الأولى، إلا انه في 2010 لا يعطي المدلول الحقيقي لها لأنه أدمجت معها المؤسسات الحرفية[11].

2– تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خمس قطاعات أساسية تتمثل في الفلاحة والصيد البحري، المحروقات، الطاقة والمناجم والخدمات المتصلة، والبناء والأشغال العمومية، الصناعة التحويلية والخدمات. ومن خلال الجدول الموالي سنبين تطور تعداد هذه المؤسسات خلال السنتين2011، 2012 حسب قطاعات مختلفة.

جدول رقم (03): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط 2011-2012

مجموع فروع النشاط	سنة 2011	النسبة %	سنة 2012	النسبة %	نسبة التطور %
الفلاحة والصيد البحري	4006	1,02	4277	1,02	6,76
المحروقات، الطاقة، المناجم، والخدمات المتصلة	1956	0,50	2052	0,49	4,91
البناء والأشغال العمومية	135752	34,65	142222	33,85	4,77
الصناعة التحويلية	63890	16,31	67517	16,07	5,68
الخدمات	186157	47,52	204049	48,57	9.61
المجموع	391761	100	420117	100	7,24

المصدر: سليمان ناصر، عواطف محسن، مرجع سابق ص7.

يحتل قطاع الخدمات الصدارة من حيث تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) حيث تقارب نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة به النصف من إجمالي المؤسسات، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية، ثم قطاع الصناعات التحويلية، بينما النسبة الضئيلة جدا في باقي القطاعات الأخرى[12].

3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد الوطني:

3-1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء مناصب الشغل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل حوالي 1848117 عاملا في الجزائر أي ما نسبته 58,95% من عدد العمال الجزائريين، وهي تتطور من سنة إلى أخرى ممثلة بالجدول التالي:

جدول رقم (04): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل

طبيعة المؤسسة		2008	النسبة%	2009	النسبة%	2010	النسبة%	2011	النسبة%	2012	النسبة%
المؤسسات الخاصة	أجراء	841060	54,61	908046	58,71	958515	58,96	1017374	58,99	1089647	58,95
	أرباب المؤسسات	392013	25,45	586903	37,95	618515	38,05	658737	38,20	7112275	38,49
المؤسسة العمومية		52786	3,43	51635	3,34	48656	2,99	48086	2,79	47375	2,56
المجموع		**1285859**	**100**	**1546584**	**100**	**1625686**	**100**	**1724197**	**100**	**1848117**	**100**

المصدر: سليمان ناصر،عواطف محسن، مرجع سابق، ص8

3-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات:

جدول رقم (05): تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني 2007-2011

القيمة: مليار دينار جزائري

الطابع القانوني	2007		2008		2009		2010		2011	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	749,86	19,2	760,92	17,55	816,80	16,41	827,53	15,02	923,34	15,23
نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	3153,77	80,8	3574,07	82,45	4162,02	83,59	4681,68	84,98	5137,46	84,77
المجموع	**3903,63**	**100**	**4334,99**	**100**	**4978,82**	**100**	**5509,21**	**100**	**6060,08**	**100**

المصدر: سليمان ناصر، عواطف محسن،مرجع سابق، ص9

من خلا ل الجدول نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بأكثر من 84,77% من الناتج الداخلي الخام، وان مساهمة القطاع الخاص الممثلة في المؤسسات العائلية ذات الأحجام الصغيرة تتزايد باستمرار الفترة الممتدة من 2007 حتى 2011 بالنسبة للناتج خارج المحروقات، الأمر الذي يكشف لنا مدى أهمية القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[13].

خامسا: المشكلات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتميز المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجود الكثير من المشاكل والمعوقات التي تعرقل نموها وعملها، ومن هذه المعوقات والمشاكل نجد:

1- المشاكل والمعوقات المتعلقة بالجانب المالي: إن المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتعلق بالجانب المالي تشمل ثلاث نقاط أساسية وهي:

1-1- صعوبة التمويل: يعد التمويل من العقبات الأساسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في البلدان النامية، إذ وجد أن هذه المؤسسات من وجهة النظر المصرفية لا ترقى لان تكون مشروعا يقبل التمويل البنكي، حيث أن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في إيجاد التمويل المصرفي اللازم لهذه المؤسسات.

1-2- الرسوم الجمركية: إن تعدد الرسوم الجمركية أصبح عائق في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكون هذا التعدد مرتبط بطبيعة السلعة حيث انه يخدم أكثر المؤسسات الكبيرة حيث نجد أن حجم المؤسسة يعكس طبيعة السلعة لان ما يعتبر نصف مصنع في المؤسسات الكبيرة يعتبر سلع رأسمالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-3- الضرائب والتأمينات: أحيانا تتعامل أجهزةالتأمينات والمصالح والضرائب مع أصحاب هذا النوع من المؤسسات بنفس الكيفية التي تتعامل بها مع أصحاب المشروعات الكبيرة والحكومية، بل انه في الكثير من الحالات لا تتوافر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى على الإعفاءات والمميزات التي تتوفر للمؤسسات الكبيرة ويترتب على ذلك تزايد الأعباء الضريبية[14] .

2- مشكلات العقار الصناعي: غالبا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار العقار أو انعدامه أو عدم ملائمته . ففي البلدان النامية لا تتولى الحكومات إقامة مناطق مهيأة خاصة لأغراض الصناعة مكتملة البنية التحتية بالخدمات الأساسيةلإقامة المؤسسات المعنية، ومن ثم العبء الأكبر في تدبير المكان الملائم والأبنية يقع على عاتق المستثمر نفسه مما يتطلب منه تجميد جزء من رأسماله، هذا بالإضافةإلى بعض الصعوبات الأخرى:

- طول مدة منح الأراضي (العقار) المخصصة للاستثمار.

- الرفض دون مبرر في كثير من الأحيان لعدد من الطلبات.

- ارتفاع أسعارالأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملائمتها.

وكذلك عدم توفر مناطق صناعية مجهزة بالمستلزمات الأساسية المطلوبة لتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقليل تكاليف الإنتاج مثل الطاقة الكهربائية والطرق ووسائل الاتصال، حيث لا تلبي مثل هذه القضايا الحد الأدنى المطلوب للمؤسسة، ناهيك عن ارتفاع التكاليف التأسيسية وعلى وجه الخصوص أسعارالأراضي في المناطق الصناعية[15].

3- معوقات مرتبطة بالتسويق:

- كساد الإنتاج لانخفاض القدرة الشرائية والمنافسة غير النزيهة أحياناللإنتاج المستورد.

- قصور قنوات وشبكات التسويق المحلية.

- نقص المعلومات عن الأسواق الداخلية والخارجية.

- صعوبة النفاذ لمجال التوريدات الحكومية.

- عدم وجود قاعدة معلومات عن فرص الاستثمار وبدائلها.

– الخضوع لسعر محدد من طرف الدولة لبعض المواد الأساسية في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن في القدرة الشرائية لكافة أفراد المجتمع الذي قد يكون اقل من سعر التكلفة[16].

4– المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعمالة المدربة: تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلىالإطارات الفنية وصعوبة اجتذاب أصحاب الخبرات والمهارات وذلك بسبب ارتفاع أجور هذا النوع من العمالة وتفضيلها العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور العالية والمزايا المثلى والفرص الكبيرة للرقي وأيضا ضعف التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات والمهارات داخل المؤسسة وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذه المؤسسات بالإضافةإلى محدودية مجالات التدريب[17].

5– معوقات تتعلق بنقص المعلومات والبيانات

تعاني أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص شديد في المعلومات والبيانات نتيجة افتقارها لنظام معلومات جيد يمكنها من الحصول على المعلومات المتعلقة بمحيطها الخارجي وما يحمله من فرص وتهديدات، وهذا ما يجعلها تنشط في ظل محيط غامض المعالم الأمر الذي يجعلها معرضة لازمات في أي وقت تؤثر على بقائها واستمراريتها في السوق.

6– مشاكل ومعوقات تنظيمية وإدارية:

6–1– نقص المهارات والكفاءات الإدارية:وترجع أسباب هذه المشكلة إلى العوامل التالية:

* عدم الفصل بين الملكية والإدارة، حيث من بين أهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي سيادة نمط الإدارة الفردية أو العائلية الذي يقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية.

* التخوف من التجديد والتغيير في أساليب العمل، وتفضيل عنصر الحيطة والحذر على المبادرة.

* عدم وجود أنظمةإدارية حديثة مثل أنظمة التسويق وإدارة الموارد البشرية وتدني المستوى التعليمي والتكويني للمديرين.

* قلة الوقت المخصص للإدارة، ويرجع ذلك إلى عدم تفرغ المدير لإدارة المؤسسة وتدخله في الأعمال التنفيذية للمرؤوسين .

6–2– عدم وجود تنظيم واضح يحدد المسؤوليات والسلطات الخاصة بالوظائف: فليست هناك إجراءات عمل مكتوبة، ويتجسد ذلك في غياب هيكل تنظيمي واضح يساعد على تدفق المعلومات ويحدد السلطات والمسؤوليات، كما انه نادرا ما يطبق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، فتوكل للفرد عدة مهام قد تكون متباينة ولا علاقة بينها، كما يلاحظ اتساع نطاق الإشراف، حيث يشرف رئيس واحد على عدد كبير من المرؤوسين.

6–3– إهمال التخطيط الاستراتيجي: تهمل العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التخطيط الاستراتيجي لاعتقادها بعدم ضرورته لهذا النوع من المؤسسات، ولعدم وضوح الأهداف وعدم معرفة الإمكانيات الحقيقية للمؤسسة[18].

سادسا: أساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الحد من المشاكل والمعوقات التي تواجه مسيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل عقبة أمامها، تستدعي تبني منظومة دعم هذه المؤسسات على جميع الأصعدة وفي جميع المجالات، ويتجلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

1- الدعم الحكومي: إن المشاكل والمعوقات والعجز الذي يعاني منه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعل من الدعم الحكومي واجب وحق ومن أهمالأساليبوأنجعها للمساهمة في معالجة الاختلالات والارتقاء بمستوى عمل هذه المؤسسات وخاصة في الدول النامية تلك التي تعاني من شدة المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات.

إن دعم الدولة لهذا القطاع يجب أن يكون من خلال سياسات وبرامج خاصة بهذا القطاع وان تكون واضحة وموجهه في إطار دعمه، بدا بالتخلي عن جميع القيود الإدارية والمالية والهيكلية...الخ التي تعترض سبيله والتي تحد من مردودية مؤسساته وتحد من فرص تدعيمها وتعقد إجراءاتتأسيسها وتمويلها وتشجيعها للإنتاج والتصدير، هذا بالإضافةإلى توفير المساعدات المالية والتي تتمثل في الإعانات والقروض التمويلية وإنشاء الهيئات المسؤولة عن ضمان مخاطر الائتمان المصرفي لهذه المؤسسات وهذا للتغلب على مشكل الضمانات الذي تشترطه البنوك مقابل منح القروض.

2- تسهيل التمويل: إن تسهيل عملية الحصول على التمويل المناسب لهذه المؤسسات ليس مسؤولية المؤسسات الحكومية فقط وإنما هو عبارة عن أسلوب مشترك بين الجهات الحكومية والغير حكومية كالجمعيات التعاونية وجمعيات التضامن وغيرها من الصيغ التعاونية التي تدعم تمويل هذه المؤسسات، لذلك أصبح من الضروري عند إعداد وتنفيذ برامج القروض مراعاة نوع المؤسسة وتخفف إجراءاتمنح القروض وان يكون تسديد القروض على أساس جداول سداد واقعية، وفترات سماح معقولة وأسعار فائدة قريبة من الأسعار السائدة في الأسواق المالية .

3- الإدارة الرشيدة: من اجل توفر الإدارة الرشيدة القوامة التي تقود نحو القيام بسياسات تنمية ناجحة لهذه المؤسسات ينبغي توفر العناصر التالية لتلك الإدارة :

- وجود القيادة الإدارية الفعالة لقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفر الشفافية الكاملة في العمل.
- توفر عنصر التخطيط.

توفر الاختيارات التنظيمية الملائمة.

4- التكوين والبحث والتطوير: يعتبر الاهتمام بموضوع التكوين والتطوير من أهم السبل التي تسمح للمؤسسات بامتلاك المكانة السوقية وذلك من خلال تحسين القدرات الإنتاجية والكفاءات التشغيلية والميزات التنافسية وكذا بلوغ الأداء المتميز بواسطة العمالة المدربة والمؤهلة التي يجب أن تعتبر القيمة المضافة الأساسية والتي يمكن أن تخلق المكانة للمؤسسة وتقلل من خطر المنافسة[19].

5- إتقانالإنتاج وحسن تسويقه: يمثل الإنتاج والتسويق الوظائف الأكثرأهمية في المؤسسة، ويعتبران من أهم الانشغالات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولتدعيمهما يجب العمل على الاستفادة من التقدم التقني الحديث في تحسين فنون الإنتاج وتطوير تصميم المنتجات والالتزام بالمواصفات العالمية والرقابة على الجودة وتطبيق معاييرها، وتوسيع الأسواق الداخلية لتصدير المنتجات والتعريف بها والإعلان عليها بالطرق الحديثة من خلال إظهار المنتجات بطريقة مرضية وواضحة لتسهيل الاتصال مع المشتركين المحليين والدوليين وإقامة علاقات متجددة مع العملاء والشركات الكبيرة وذلك بغية الوصول إلىالأسواق الخارجية.

6- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة: إن التكنولوجيا لا يمكن الاستغناء عليها لكونها أصبحت وسيلة جد مهمة لتحسين القدرات التنافسية وتحقيق الأرباح والغايات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يمكن للمؤسسات استغلال هذه التكنولوجيات الحديثة في تقليل تكاليف الإنتاج وبالتالي غزو الأسواق والاستحواذ على الحصة السوقية[20].

خاتمة:

نظرا للاهتمام الذي يحظى به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعكس الأهمية التي يمثلها هذا القطاع في اقتصاديات العالم، حيث يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم واكبر القطاعات التي تشكل المنظومة الاقتصادية العالمية، الأمر الذي فرض على جميع الدول مهما اختلفت معدلات نموها وإمكانياتها تنمية ودعم هذا القطاع الحيوي الذي أصبح يعتبر رئة الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه المؤسسات إلاأنها تعاني جملة من العراقيل والمشاكل التي تحد من نموها ونشاطها، هذه المشاكل والعراقيل قد تكون مختلفة من منطقة إلأخرى ومن قطاع إلأخر ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة متداخلة مع بعضها البعض، وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث داخل المؤسسة، وجزء خارجي وهي المشاكل التي تحدث بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة. ولكي تحقق هذه المؤسسات التنمية الاقتصادية المنشودة والاستدامة وتتجاوز هذه المشاكل والعراقيل يجب على الدول إتباعأساليب الدعم والتنمية لهذه المؤسسات.

التهميش:

1- نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 23.

2- جمعي عماري، **إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011، ص.ص 51، 53.

3- نوال مرزوقي، **معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و14000**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010، ص.ص19، 20.

4- المرجع السابق، ص 20.

5- محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص 21.

6- شهرزاد برجي، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012، ص.ص 150، 152.

7- المرجع السابق، ص.ص 154، 158.

8- حكيم شبوطي، "الدور **الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**"، العدد 3، جامعة يحي فارس المدية، 2008، ص.ص 216، 217.

9- المرجع السابق، ص.ص 217، 218.

10- المرجع السابق، ص 219.

11- سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، 29/28 أكتوبر 2014، ص.ص 5، 6.

12- المرجع السابق، ص 7.

13- المرجع السابق، ص.ص 8، 9.

14- محمد الناصر مشري، مرجع سابق، ص.ص 34، 35.

15- شعيب أتشي، **واقع وافاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في طل الشراكة الاوروجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص.ص 28، 29.

16- صباح شاوي، اثر **التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص 166.

17- محمد الناصر مشري، مرجع سابق، ص.ص 35، 36.

18- صباح شاوي، مرجع سابق، ص 167.

19- محمد الناصر مشري، مرجع سابق، ص.ص 37، 39.

20- محمد الناصر مشري، مرجع سابق، ص 39.